

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٣٤٠

الثلاثاء ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر (المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشركين
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيد موريني
	البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
	تركيا السيد أباكان
	الصين السيد وانغ مين
	غابون السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا السيد أرو
	لبنان السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	النمسا السيد ماير - هارتنغ
	نيجيريا السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف
	اليابان السيد أوكوندا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد روبرت سيري، الذي أعطيه الكلمة.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): في البداية: أود أن أبلغ المجلس بأن هذه الإحاطة الإعلامية ستركز بصفة رئيسية على التطورات ذات الصلة بغزة؛ وستقدم الأمانة العامة تقريرا وافيا عن التطورات الأخرى في الإحاطة الإعلامية المقررة للشهر المقبل.

بعد البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١ حزيران/يونيه بشأن حادثة الأسطول التي وقعت في ٣١ أيار/مايو (S/PRST/2010/9)، عملت مع الأمين العام بفعالية في معالجة الآثار الفورية للمأساة ونجدد دعوتنا إلى

اتباع نهج مختلف اختلافا جذريا بشأن غزة، فيما نشدد على دعم الأمم المتحدة لجميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على العملية السياسية الأوسع نطاقا وتعزيزها. ويوالي الأمين العام الاتصال بعدد من الزعماء الإقليميين والعالميين، وأنا أشارك في الميدان، بما في ذلك مع الطرفين وزملائي في المجموعة الرباعية.

وأؤكد من جديد على أسف الأمين العام حيال الخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة من استخدام القوة أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية، وإدانتته للأعمال التي يبدو الآن أنها أسفرت عن مقتل تسعة مدنيين وإصابة ٣٠ آخرين على الأقل، فضلا عن سبعة جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية.

وبحلول ٢ حزيران/يونيه، كان قد جرى إعادة ٦٨٢ مدنيا محتجزا إلى أوطانهم. وجرى استجواب خمسة مواطنين إسرائيليين وهم رهن الاحتجاز الإسرائيلي والإفراج المشروط عنهم في الفترة بين ١ و ٣ حزيران/يونيه. ولا تزال السفن في الموانئ الإسرائيلية. واعترضت القوات البحرية الإسرائيلية، سفينة أخرى هي راتشيل كوري، أثناء إبحارها صوب غزة في ٥ حزيران/يونيه، بدون عنف من أي طرف، وأعيد توجيهها بمن عليها من مسافرين وبضائع إلى ميناء أشدود الإسرائيلي. ولا تزال هناك تقارير عن نوايا بإرسال سفن أخرى من جهات مختلفة لمحاولة الوصول إلى غزة. وأؤكد مجددا تعليقات الأمين العام السابقة بأنه ينبغي على جميع الأطراف التحلي بالمسؤولية والحذر لتجنب وقوع أي حادثة أخرى.

ودعا هذا المجلس، في بيانه الرئاسي (S/PRST/2010/9) المؤرخ ١ حزيران/يونيه، إلى إجراء تحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتماشى مع المعايير الدولية. وأجرى الأمين العام مشاورات مع الأعضاء الدائمين

الصدد. وأقدر الدور البناء الذي اضطلعت به حكومة تركيا في تيسير هذه العملية.

وسنبداً تنفيذ هذا التفاهم في أسرع وقت ممكن، مع المحافظة على اتصالات وثيقة وشفافية كاملة. وسيكون من الضروري أن تحترم جميع الأطراف استقلالية الأمم المتحدة فيما نضطلع بهذا العمل. ومن المهم بنفس القدر التشديد على أن كمية المواد الموجودة على السفن المذكورة، التي تشمل أدوية ولوازم بناء، متواضعة نسبياً من حيث الحجم مقارنة مع الاحتياجات في غزة.

هذه الاحتياجات هي التي يجب أن تكون محور الإجراءات الفورية واهتمام المجلس. إن أزمة القافلة البحرية هي العرض الأخير لسياسة فاشلة. وكما قال الأمين العام مراراً فإن الحالة في غزة غير مستدامة والسياسة الحالية غير مقبولة وتؤدي إلى نتائج عكسية وتستلزم استراتيجية مختلفة وأكثر إيجابية. لا بد من وضع نهاية لإغلاق وحصار قطاع غزة.

يوجد الآن توافق دولي في الآراء موضع ترحيب بشأن غزة. وتتفق المجموعة الرباعية تماماً على أنه لا بد من حدوث تغيير جذري للحالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشارك الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية مع القيادة الإسرائيلية وعقد ممثل المجموعة الرباعية بلير عدة اجتماعات مع الحكومة. وقد أبلغت بأن إسرائيل تجري حالياً استعراضاً لسياستها في غزة. وأعتقد أن من المهم أن يسفر هذا عن وضع نهاية لإجراءات معاقبة السكان المدنيين. ومن المهم أن تكون التدابير التي ستأخذها كل الأطراف جزءاً من استراتيجية أوسع لتنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع جوانبه.

إن المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن يكون مرشداً للسياسة بشأن غزة واضح. يجب السماح بدخول كل شيء

في مجلس الأمن ومجموعة من الأطراف الأخرى المعنية بشأن طرائق الامتثال لدعوة المجلس. وفي هذا السياق، اقترح إنشاء فريق دولي تحت إشراف طرف ثالث ينظر إليه باعتباره محايداً ويشارك فيه بفعالية كلتا تركيا وإسرائيل. وأطلع قيادة تركيا وإسرائيل على السواء.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي تشكيل لجنة عامة للتحقيق في حادثة القافلة البحرية، تتألف من ثلاثة أعضاء إسرائيليين وشخصيتين دوليتين، ستشاركان كمراقبين. وأحيط الأمين العام علماً بالإعلان الإسرائيلي وهو يسلم بأن تحقيقاً إسرائيلياً شاملاً أمر مهم ويمكن أن يكون متسقاً مع مقترحات الأمين العام المتعلقة بإنشاء فريق دولي. ويمكن أن يفني الاثنان معا بتوقعات المجتمع الدولي المتعلقة بإجراء تحقيق يتسم بالمصداقية والحياد. إن اقتراح الأمين العام لا يتعارض مع التحقيقات الداخلية؛ وفي الواقع، يكمل النهجان بعضهما بعضاً، وبالتالي، يبقى اقتراحه مطروحاً على الطاولة.

وتمشيا مع رغبة هذا المجلس في وصول الشحنة إلى مقصدها، كما ورد في البيان الرئاسي المؤرخ ١ حزيران/يونيه، وبعد مشاورات مع الأطراف المعنية، أود أن أعلن أن الأمم المتحدة مستعدة لقبول تحمل هذه المسؤولية على أساس استثنائي. وحصلت الأمم المتحدة على موافقة ملاك شحنة السفن المسجلة لدى تركيا لنقل حيازة الشحنة بأكملها والمسؤولية عنها وكفالة توزيعها في غزة في الوقت المناسب للأغراض الإنسانية، وفقاً لما تحدده الأمم المتحدة. ووافقت حكومة إسرائيل على الإفراج عن الشحنة بأكملها إلى الأمم المتحدة في غزة، مرة أخرى على أساس أن الأمم المتحدة هي التي ستحدد استخدامها الإنسانية المناسبة في غزة. ولدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع في غزة ستحترم استقلالية برنامج الأمم المتحدة في هذا

كما سيبدأ التصدي للاحتياجات غير الملباة في غزة، التي تتضح بسهولة من خلال إحصاءات قليلة. وبالنظر لحالة الانهيار الاقتصادي وزيادة مستويات الفقر، يعاني ٦١ في المائة من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويحصل ٨٠ في المائة من السكان على نوع من المساعدة الإنسانية، وهي أساساً مساعدة غذائية ونقدية. إن ٧٠ في المائة على الأقل من المنشآت الصناعية مغلقة تماماً، بينما تعمل بقيتها عند مستويات تشغيل منخفضة جداً. ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يمر إصلاح أو إعادة بناء ٧٠ في المائة من الأضرار التي سببتها عملية الرصاص المسكوب. بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات. ويبلغ حالياً إنتاج الكهرباء من محطة توليد الكهرباء في غزة ٣٨ في المائة من طاقتها، ليعاني معظم سكان غزة من انقطاع الكهرباء لفترة تتراوح بين ٨ و ١٢ ساعة يوميا.

وفي الفترة بين ١٦ أيار/مايو و ١٣ حزيران/يونيه، دخلت غزة ٥٦٦ شاحنة في المتوسط كل أسبوع، بانخفاض نسبة ٦ في المائة مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واشتملت هذه الشحنات على مواد بناء لبرنامج الأمم المتحدة المأذون به، والجاري العمل فيه، إلى جانب مشروع فرنسي لإصلاح مستشفى في مدينة غزة. وفي الفترة بين ١٥ و ٢٠ أيار/مايو، فُتح معبر رفح الحدودي مع مصر بشكل استثنائي لمدة ستة أيام، مما ييسر دخول وخروج الآلاف من أهل غزة لأغراض إنسانية. ومنذ ٢ حزيران/يونيه، فتحت السلطات المصرية معبر رفح أمام المسافرين المشاة من قطاع غزة وإليه، وتدفق حوالي ٥ ٠٠٠ من أهل غزة على رفح في أول يوم. ودمرت مصر عدداً من أنفاق التهريب وهي تواصل تطبيق إجراءات وقائية، بما في ذلك وضع ألواح من الصلب، على طول حدودها مع غزة.

إلى غزة إلا إذا كان هناك سبب أمني محدد وشرعي. ولذلك ينبغي أن تتحوّل إسرائيل عن السياسة الحالية - التي لا يتم بموجبها الموافقة سوى على دخول ١١٦ بنداً إلى غزة - إلى سياسة يتسنى بموجبها لكل السلع والمواد دخول غزة إلا إذا كان هناك مبرر أمني شرعي يتعارض معها. وحتى في هذه الحالات، توضح التفاهات القائمة بين إسرائيل والأمم المتحدة، التي أتاحت بدء بعض مشاريع البناء التابعة للأمم المتحدة مؤخراً، أنه حتى ما يسمى بنود الاستخدام المزدوج يمكن أن تدخل غزة وتستخدم في الأغراض المدنية المناسبة.

وبناء على ذلك، ينبغي أن تيسر إسرائيل مشاريع الأمم المتحدة العاجلة على نطاق واسع، ولا سيما في مجالات مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والتعليم والصحة. لقد شددت، في إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.6315)، على أن الاحتياجات هائلة في هذه القطاعات في ظل انهيار طبقات المياه الجوفية وتزايد أعداد الطلبة والضغط على نظام الرعاية الصحية، والحاجة الماسة إلى قطع غيار لمحطة توليد الكهرباء وشبكة الكهرباء. ولا بد أيضاً من الموافقة على مشاريع إنمائية رئيسية أخرى على أسس مماثلة لتلبية احتياجات عدد متزايد من السكان، نصفهم دون سن ١٨ سنة. ويجدون وطيد الأمل بأن يتم تيسير الصادرات على مستوى مناسب، وأن يتم توسيع نطاق فئات الأشخاص الذين يسمح لهم بدخول غزة ومغادرتها على نحو ملموس.

ولتنفيذ هذه الإجراءات، سيكون من المهم توسيع قدرات المعابر التجارية بين إسرائيل وغزة. وينبغي اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد لتجديد العمل بإطار اتفاق التنقل والعبور، بما في ذلك الوجود المناسب للسلطة الفلسطينية عند المعابر. إن تغييراً أساسياً في السياسة سيعزز الاعتدال في غزة ومن شأنه كفالة عدم اعتماد سكانها المدنيين على اقتصاد غير مشروع يمكن المهربين والمتشددين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت موجة هجمات تدعو إلى القلق على المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في غزة. وأدان الأمين العام التخريب المثير للقلق لمعسكر صيفي لأطفال غزة تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ٢٣ أيار/مايو، وما رافقه من تهديدات لسلامة موظفي الأمم المتحدة. غير أنه يسري أن أفيد بأن ألعاب الأونروا الصيفية، التي توفر ترفيهها وتخفيفا مطلوبين بشدة من ضغوط الحياة لنحو ٢٥٠.٠٠٠ طفل في القطاع، بدأت بنجاح في ١٤٤ موقعا منذ ١٢ حزيران/يونيه.

وفي أوائل حزيران/يونيه، اقتحمت قوات أمنية تابعة لحماس مكاتب عدد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك شركاء للأمم المتحدة، في مدينة غزة ورفع وأغلقتها وصادرت معداتها. وفي بيان صدر في ٣ حزيران/يونيه، دعوت إلى العدول عن هذه الإجراءات القمعية غير المقبولة التي لا تضر سوى الفلسطينيين. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه السكان المدنيين في غزة وسنشارك ونعمل بصورة فعالة مع شركائنا من المنظمات غير الحكومية.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها شخصيات فلسطينية لتعزيز الحوار الداخلي، تواصل حماس رفض اقتراح المصالحة الفلسطينية الذي توسطت فيه مصر. وعليه، يمكنني أن أفيد بعدم حدوث تقدم في جهود إعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. وأود أن أشدد هنا على أن الوحدة الفلسطينية عنصر رئيسي لإيجاد حل مستدام للأزمة في غزة. والحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين مشار إليها في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توفي ٨ أشخاص وأصيب ١٤ في حوادث متعلقة بالأنفاق.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، سيكون قد مضى على الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط أربع سنوات في الأسر. وناشد خاطفوه السماح على الفور بوصول طرف ثالث إليه وإطلاق سراحه فوراً. كما نلاحظ اعتقال ٩.٠٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، من بينهم نساء وأطفال، وأشخاص محتجزون بدون توجيه اتهام. وندعو إلى استكمال اتفاق لتبادل السجناء، إضافة إلى الإفراج عن مزيد من السجناء الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية.

ومنذ حادثة القافلة البحرية، حافظت سلطات الأمر الواقع على هدوء نسبي مع إسرائيل. غير أن الجماعات المتشددة أطلقت بشكل عشوائي حوالي ٢٩ صاروخا على جنوب إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدون التسبب في أي إصابات. ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠ عمليات اقتحام و ١٢ ضربة جوية، أسفرت عن مقتل ١٣ فلسطينيا، يزعم أنهم جميعا من المقاتلين، وجرح ٤٤ تردد أن ٤٠ منهم من المدنيين، بمن فيهم ست نساء وسبعة أطفال. ونواصل إدانة عمليات إطلاق الصواريخ التي تستهدف المدنيين بصورة عشوائية وأعمال استخدام القوة العسكرية بصورة غير متكافئة، التي تعرض المدنيين للخطر. وندعو إلى الهدوء ونحث جميع الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا. كما نوضح بشكل مباشر للمحاورين في غزة أنه بنفس القدر الذي نحث به على إجراء تغيير كبير في سياسة إسرائيل في المعابر، فإننا نتطلع إلى تغيير كبير في سياسات حماس أيضا، وخاصة عن طريق إعلان وقف ممتد لإطلاق النار واتخاذ إجراءات لمنع جميع أشكال العنف ضد إسرائيل.

ويجب دعم المحادثات غير المباشرة باتخاذ إجراءات إيجابية في الميدان وأحث الطرفين على تنفيذ التزاماتهما والإحجام عن أي استفزازات. ويشمل هذا التزام إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك البؤر الاستيطانية المشيدة منذ آذار/مارس ٢٠٠١ وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. كما يشمل اتخاذ الفلسطينيين إجراءات لمكافحة العنف والإرهاب ومواصلة الإصلاحات التي خطت خطوات هامة وواسعة في السنوات الأخيرة.

وأشدد بصفة خاصة على حساسية الحالة في القدس، حيث استمرت التوترات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أشدد على أهمية الهدوء في الضفة الغربية، حيث وقع عدد من الحوادث العنيفة المثيرة للقلق، بما في ذلك هجمات لمستوطنين إسرائيليين على الفلسطينيين وهجوم الأمس على دورية شرطة إسرائيلية، الذي أسفر عن وفاة شرطية، وهو الهجوم الذي أدانته السلطة الفلسطينية.

عُقد مؤتمر فلسطين الثاني للاستثمار بنجاح يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه في بيت لحم وأسفر عن تعهدات باستثمار ما يقرب من بليون دولار في الأعمال التجارية الفلسطينية. وهذا مؤشر مشجع على ثقة المستثمرين في جهود بناء المؤسسات التي تبذلها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك جهود إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وهيئة بيئة مؤاتية للمستثمرين. وفي غضون ذلك، تلقت السلطة ٤٩١ مليون دولار لدعم التكاليف المتكررة في الميزانية. ولضمان استمرار الدعم للبرنامج الإصلاحي للسلطة الفلسطينية، فإن ثمة حاجة إلى تمويل خارجي يبلغ في مجمله ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

واجتمع أعضاء إسرائيليين وفلسطينيين وأعضاء آخرون في اللجنة الدولية للمرأة يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه في مدريد، حيث التقى المشاركون للاحتفال بالذكرى

وأشير إلى أن الأمين العام للجامعة الدول العربية زار قطاع غزة في ١٣ حزيران/يونيه وحث على إنهاء حصار غزة وعلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بغية إحراز تقدم باتجاه التطلعات الفلسطينية المشروعة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار الحل القائم على وجود دولتين.

لقد ركزت على غزة وسأتكلم بإيجاز عن المسائل الأخرى، لحين تقديم إحاطة إعلامية أكثر اكتمالا في الشهر المقبل. تتفق المجموعة الرباعية على أنه من المهم بشكل حيوي المضي قدما في المحادثات غير المباشرة. وعقد المبعوث الخاص ميتشيل جولة أخرى من المحادثات مع الرئيس عباس في ١٩ أيار/مايو ومع رئيس الوزراء نتانياهو في ٢٠ أيار/مايو وأعاد الجانبان التأكيد على التزامهما بمواصلة المحادثات عقب حادثة الأسطول. وزار المبعوث الخاص ميتشيل المنطقة مرة أخرى بدءا من يوم الأربعاء، ٢ حزيران/يونيه، ولمدة ثلاثة أيام حيث أجرى ما سماها محادثات بناءة وجوهرية ومن المقرر أن يعود إلى المنطقة مجددا في الأسبوع الحالي.

وأود أن أؤكد للمجلس على نحو محدد تماما مدى دقة هذه المفاوضات وإلحاحها. فسياسة تقييد الاستيطان التي تطبقها إسرائيل ستقضي خلال ثلاثة أشهر من الآن في حين يوجد إطار زمني مماثل للدعم الذي يلقيه الرئيس عباس من الجامعة العربية لمواصلة المفاوضات. وخلال تلك الفترة، يجب علينا إحراز تقدم كاف على طاولة المفاوضات وفي الميدان ليتسنى لنا الانتقال إلى إجراء مفاوضات مباشرة ذات مغزى. وفي حالة عدم حدوث ذلك، فإن من الصعب معرفة كيف يمكن مواصلة العملية السياسية، ناهيك عن كيف يمكن للمفاوضات أن تسير، بطريقة ذات مغزى وبصورة حاسمة، نحو التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الأساسية للصراع. وذلك هو في النهاية الطريق الوحيد المؤدي إلى السلام.

قال مجلس الأمن بوضوح قبل أسبوعين إن الحالة في غزة لا يمكن أن تستمر (انظر S/PRST/2010/9). ونتفق على أن الحالة يجب أن تتغير. وثمة توافق جيد في الآراء داخل المجموعة الرباعية على هذا الأمر وعلى التغييرات المتوقعة من إسرائيل في السياسة العامة لإنهاء نظام الإغلاق بطريقة تستجيب لشواغلها الأمنية المشروعة. وينبغي أن يكون ذلك حفازاً لمعالجة القضايا الأوسع نطاقاً على النحو الوارد في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). والأمين العام عازم على تحويل هذه الأزمة إلى فرصة لإحداث تغيير حقيقي في الميدان وهو سيواصل العمل من أجل بلوغ ذلك الهدف بالتعاون الوثيق مع المجموعة الرباعية والمجلس. والأمم المتحدة تقوم بالفعل بدور هام في التعامل مع القضايا المتعددة التي تواجه غزة وهي مستعدة لتوسيع نطاق تدخلاتها بدرجة كبيرة.

وفي غضون ذلك، يجب ألا نغفل عن الحاجة إلى مواصلة المحادثات غير المباشرة بشأن القضايا الأساسية ودعمها بإحراز تقدم ملموس في الميدان في كل من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي غزة بهدف الانتقال إلى المحادثات المباشرة في أقرب وقت ممكن.

وأدعو الأطراف إلى الاستمرار في نهجها التعاوني بهذا الخصوص وأنا أعول على دعم المجلس في المساعدة على الحفاظ على مناخ مؤات لتحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأعمال التي ما زالت متبقية لكفالة تنفيذه. وسأعمل مع اللجنة وغيرها من الجماعات في الشهور المقبلة لضمان تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والنهوض بالقضايا ذات الصلة بحقوق المرأة وتمثيلها في إطار جهد إحلال السلام في الشرق الأوسط.

للأسف، لا يمكنني الإفادة بمحدوث تطورات ملموسة بشأن استئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية أو بشأن الجوانب الإقليمية الأوسع نطاقاً للسلام. وما زالت الحالة في الجولان السوري المحتل مستقرة، وإن كان النشاط الاستيطاني قد استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتسبب تدريب عسكري إسرائيلي في إشعال حريق في ٢٦ أيار/مايو، دمر ما يقدر بـ ٥٠٠٠ فدان تقريباً.

أتحول الآن إلى لبنان وسأتكلم بإيجاز حيث أن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) سيُقدم إلى المجلس في نهاية الشهر الحالي. وكانت الحالة مستقرة في الشهر الماضي. وأجريت انتخابات بلدية في أربعة أيام أحد خلال شهر أيار/مايو. وأجريت الانتخابات في أجواء سلمية وهادئة باستثناء صيدا، حيث أسفر بعض الحوادث الأمنية عن وقوع إصابات ولكن لم يُبلغ عن وفيات.

وما زال تمويل إعادة بناء مخيم نهر البارد لللاجئين مصدر قلق كبير. ويوجد حالياً عجز مقداره ٢٠٩ ملايين دولار في الأموال المطلوبة لإعادة بناء المخيم. وتحث الأمم المتحدة المجتمع الدولي على استئناف دعمه المالي.

وما زالت الحالة هادئة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية بصورة شبه يومية وكانت في معظمها بواسطة طائرات بلا طيار، ولكن بمشاركة طائرات مقاتلة أيضاً.